الأمم المتحدة
S/2025/254
مجلس الأمن
Distr.: General
25 April 2025
Arabic
Original: English

تنفيذ قرار مجلس الأمن 1559 (2004)

التقرير نصف السنوي الحادي والأربعون للأمين العام

أولا - معلومات أساسية

1 - هذا التقرير هو التقرير نصف السنوي الحادي والأربعون للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1559 (2004). وهو يتضمن استعراضا وتقييما لتنفيذ القرار منذ صدور التقرير السابق (S/2024/723) الذي غطى التطورات التي حدثت حتى 16 أيلول/سبتمبر 2024. ويغطي هذا التقرير التطورات حتى 28 آذار/مارس 2025.

ثانيا - تنفيذ القرار 1559 (2004)

2 - وقع خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير تصعيدٌ شديد في تبادل إطلاق النار عبر الخط الأزرق بين حزب الله وجماعات مسلحة أخرى غير تابعة للدولة في لبنان، من جهة، وجيش الدفاع الإسرائيلي، من جهة أخرى. وكان إطلاق عملية سهام الشمال من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي في 23 أيلول/سبتمبر، مع بدء العمليات البرية شمال الخط الأزرق في 1 تشرين الأول/أكتوبر، إيذانا بمرحلة جديدة من النزاع. وخلّفت أعمال القصف الإسرائيلي العنيف في جميع أنحاء لبنان، بما في ذلك بيروت، قدرا كبيرا من الخسائر البشرية والنزوح والدمار إلى أن دخل وقف للأعمال العدائية حيز التنفيذ في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وأسفرت أيضا الهجمات اليومية المكثفة التي شنها حزب الله على مناطق في الداخل الإسرائيلي عن وقوع خسائر بشرية ونزوح وأضرار في البنية التحتية المدنية. وترد هذه التطورات بالتفصيل في آخر تقريرين للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006) (S/2024/817 و S/2025/153). ونتيجة للأعمال العدائية، تأثرت قيادة حزب الله وقدراته وإمكانية وصوله إلى الموارد المالية. وبالإضافة إلى ذلك، أدت التطورات السياسية التي شهدتها الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى إرساء تعاون جديد مع لبنان بشأن المسائل العالقة، بما فيها ترسيم الحدود وتعليمها. وأقرّ حزب الله بأن سقوط حكومة بشار الأسد في الجمهورية العربية السورية أثّر على قدرته على إعادة التزود بالإمدادات. وفي هذه الأثناء، بذلت الدولة اللبنانية جهودا لبسط سلطتها على كامل أراضيها، وتزايدت هذه الجهود منذ دخول وقف

الرجاء إعادة استعمال الورق

الأعمال العدائية حيز التنفيذ في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وفي هذا السياق، نشر الجيش اللبناني أعداداً متزايدة من قواته في جنوب لبنان وفي عدة مواقع كانت في السابق بيد فصائل فلسطينية مسلحة متواجدة في مختلف المناطق اللبنانية، وقام في الوقت نفسه بعمليات لمصادرة أسلحة.

ألف - سيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي

3 - أكد مجلس الأمن من جديد، بموجب قراره 1559 (2004)، دعوته إلى احترام سيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي تحت السلطة الوحيدة والحصرية للحكومة اللبنانية في جميع أنحاء البلد، وفقا لاتفاق الطائف المبرم عام 1989 الذي التزمت به جميع الأطراف السياسية في لبنان. وظلّ تحقيق هذا الهدف يحتل الأولوية في سياق ما تبذله الأمم المتحدة من جهود.

4 - واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بتصعيد هائل في الأعمال العدائية بين حزب الله وإسرائيل. وفي 17 و 18 أيلول/سبتمبر، انفجرت بصورة متزامنة آلاف أجهزة الاستدعاء (أجهزة "البيجر") وأجهزة الاتصال اللاسلكي المحمولة التي يستخدمها حزب الله بشكل رئيسي، وتسبب ذلك في سقوط ما لا يقل عن 40 قتيلاً بينهم طفلان، وأكثر من 400 3 جريح، بمن فيهم سفير جمهورية إيران الإسلامية في لبنان. وبعد ذلك، شنت إسرائيل موجات مكثفة من الغارات الجوية ضد ما قالت إنها أهداف لحزب الله في جميع أنحاء لبنان، بما في ذلك العاصمة بيروت. وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 19 أيلول/سبتمبر 2024، موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (A/79/367-S/2024/685)، قال القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة إن "هجوماً إلكترونياً واسع النطاق [يرمي إلى] استهداف آلاف الأشخاص من مختلف الفئات العمرية، وفي مناطق واسعة ومكتظة بالسكان [...] انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، ويُصنّف كجريمة حرب". وفي رسالة مؤرخة 18 أيلول/سبتمبر 2024 موجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (A/79/359-S/202/684)، شجب الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة الأحداث باعتبارها هجوما ضد سيادة لبنان وسلامة أراضيه، مشيرا إلى أن سفير بلده كان أيضا من بين المستهدفين. وفي رسالة مؤرخة 1 تشرين الأول/أكتوبر موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن (S/2024/713)، قال الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة "إيران [...] شنت [...] سلسلةً من الهجمات الصاروخية على أهداف عسكرية وأمنية تابعة للنظام الإسرائيلي [...]، رداً على [...] إصابة سفير إيران لدى لبنان جراء الاستهداف المتعمد والعشوائي للمدنيين في لبنان عن طريق تفجير أجهزة الاستدعاء (أجهزة "البيجر") في 17 أيلول/سبتمبر 2024، واغتيال الأمين العام لحزب الله في لبنان والعميد عباس نيلفروشان، وهو مستشار عسكري إيراني رفيع المستوى، في بيروت في 27 أيلول/سبتمبر 2024" (انظر S/2024/817).

5 - وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر، بدأ جيش الدفاع الإسرائيلي عملية برية في لبنان، فأجرى أعمال توغل في جنوب لبنان، وقال إنه اشتبك خلالها مع بعض عناصر من حزب الله وقام بأسرهم حسب ادعاءاته، وفكك مواقع وأنفاقا ومستودعات أسلحة تابعة للحزب، وهدم بنى تحتية ومنها بنى تحتية ذات طابع مدني وديني. وكثّف جيش الدفاع الإسرائيلي حملته الجوية، فضرب أهدافا في جميع أنحاء لبنان، بما في ذلك شمال لبنان وعلى طول الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية. وأعلن حزب الله مسؤوليته عن عدة هجمات يومية على أهداف في شمال إسرائيل والجولان السوري الذي تحتله إسرائيل، مستخدماً الصواريخ والقذائف والمدفعية والطائرات المسيّرة الهجومية. ويرد في آخر تقريرين للأمين العام عن تنفيذ القرار

1701 (2006) (S/2024/817 و S/2025/153) سرد مفصل لهذه التطورات فضلا عن حصيلة القتلى والنازحين، بمن فيهم النساء والأطفال، والأضرار المادية الواقعة على جانبي الخط الأزرق نتيجة هذه الأعمال العدائية.

6 - وفي أعقاب هذه الأعمال العدائية المكثفة، كشفت الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا علنا، في 26 تشرين الثاني/نوفمبر، عن إعلان وقف الأعمال العدائية والالتزامات ذات الصلة بشأن الترتيبات الأمنية المعززة ونحو تنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006)، وعُمم الإعلان، بناء على طلب البلدين، كوثيقة من وثائق مجلس الأمن (S/2024/870، المرفق). وجاء في الإعلان ما يلي: "ستنفذ إسرائيل ولبنان وقفا للأعمال العدائية ابتداء من الساعة 04:00 (بالتوقيت القياسي لإسرائيل/توقيت أوروبا الشرقية) من يوم 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024". ويتضمن الإعلان أيضا عدة التزامات متعلقة بوقف الأعمال العدائية، في جملة أمور، أنه "ستسحب إسرائيل قواتها بشكل تدريجي إلى جنوب الخط الأزرق، وفي الوقت ذاته، سينتشر الجيش اللبناني في المواقع في منطقة جنوب الليطاني" وسيقوم بتفكيك "المواقع والبنى التحتية غير المأذون بها ومصادرة الأسلحة والأعتدة ذات الصلة غير المأذون بها" في فترة لا "[تتجاوز] [...] 60 يوما". وبالإضافة إلى ذلك، جاء في الإعلان أن "هذه التفاهمات [تعكس] الخطوات التي تلتزم بها إسرائيل ولبنان من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1701 بالكامل، مع الاعتراف بأن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1701 يدعو أيضا إلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة السابقة له، بما في ذلك" نزع سلاح جميع الجماعات المسلحة في لبنان"[...]". وأقرّت الحكومة الإسرائيلية الإعلان في 26 تشرين الثاني/نوفمبر وأقرته حكومة تصريف الأعمال اللبنانية آنذاك في 27 تشرين الثاني/نوفمبر. وفي بيان صادر عن رئيس مجلس الأمن في 16 كانون الثاني/يناير (S/PRST/2025/1)، رحب المجلس بوقف الأعمال العدائية ودعا جميع الأطراف إلى التنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006) والقرارات السابقة ذات الصلة، ولا سيما القراران 1680 (2006) و 1559 (2004).

7 - وفي 26 كانون الثاني/يناير، أعلنت الولايات المتحدة أن "الاتفاق بين لبنان وإسرائيل، الذي تراقبه الولايات المتحدة، سيظل ساري المفعول حتى 18 شباط/فبراير 2025". وأضافت الولايات المتحدة أن "حكومة لبنان وحكومة إسرائيل وحكومة الولايات المتحدة ستبدأ أيضا مفاوضات لإعادة الأسرى اللبنانيين الذين تم أسرهم بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023". وفي 18 شباط/فبراير، انسحب جيش الدفاع الإسرائيلي من المراكز السكانية في جنوب لبنان ولكنه احتفظ بعد ذلك بوجوده في خمسة مواقع و "منطقتين عازلتين" في جنوب لبنان. وفي 11 آذار/مارس، أعلنت نائبة المبعوث الرئاسي الخاص للولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط، مورغان أورتاغوس، قائلة "إننا نجمع بين لبنان وإسرائيل لإجراء محادثات هدفها التوصل إلى حل دبلوماسي بشأن [...]: الإفراج عن الأسرى اللبنانيين، والنقاط المتبقية المتنازع عليها على طول الخط الأزرق، والمواقع الخمسة المتبقية التي لا تزال القوات الإسرائيلية منتشرة فيها [...]".

8 - وفي الوقت نفسه، شهد لبنان تطورات كبيرة على الجبهة السياسية الداخلية. ففي 9 كانون الثاني/يناير، وبعد مرور 26 شهراً على شغور منصب الرئيس، انتخب مجلس النواب اللبناني قائد الجيش اللبناني، جوزيف عون، باعتباره الرئيس الرابع عشر للدولة. وحصل الرئيس عون على دعم 99 عضوا من أصل 128 عضوا في مجلس النواب خلال جولة التصويت الثانية. وقال السيد عون، في خطاب تنصيبه الذي ألقاه في اليوم نفسه، "اليوم تبدأ مرحلة جديدة من تاريخ لبنان"، وتعهّد بالسعي إلى تحقيق العدالة واستقلال السلطة القضائية والإصلاحات اللازمة فضلا عن ضمان سيادة لبنان واستقلاله و "الحياد الإيجابي".

وتعهد كذلك بالعمل من خلال القوات المسلحة والمجلس الأعلى للدفاع على "تأكيد حق الدولة في احتكار حمل السلاح"، و "مناقشة سياسة دفاعية متكاملة كجزء من استراتيجية أمن وطني على المستويات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية بما يمكّن الدولة اللبنانية [...] من إزالة الاحتلال الإسرائيلي ورد عدوانه عن كافة الأراضي اللبنانية". وبالإضافة إلى ذلك، تعهد بـ "[التمسك] بحق الدولة اللبنانية في ممارسة سلطتها على كافة الأراضي اللبنانية ومن ضمنها مخيّمات لجوء [...] الفلسطينيين [...]".

9 - وفي 13 كانون الثاني/يناير، وبعد مشاورات ملزمة مع الكتل النيابية، قام السيد عون بتعيين نواف سلام رئيسا لمجلس الوزراء وكلّفه بتشكيل الحكومة. وحصل السيد سلام على دعم 84 نائبا من أصل 128 نائبا. وقال السيد سلام، في تصريحات قام بها بعد اجتماعه مع السيد عون ورئيس مجلس النواب، نبيه بري، في 14 كانون الثاني/يناير، إنه "حان الوقت لبدء فصل جديد"، وسيتطلب هذا الأمر "العمل الجاد على التنفيذ الكامل للقرار الأممي 1701 وكافة بنود اتفاق وقف إطلاق النار [...]" و "بسط سلطة الدولة اللبنانيّة على كامل أراضيها بواسطة قواها الذاتية كما جاء حرفيا [...] في اتفاق الطائف." وشدد أيضا على ضرورة إجراء إصلاحات سياسية، وضمان استقلال السلطة القضائية، وإيجاد مؤسسات أمنية فعالة، وتعهَّد بالحفاظ على وحدة البلد والشراكة الوطنية.

10 - وفي 8 شباط/فبراير، وقّع السيد عون مرسوم تشكيل "حكومة الإصلاح والإنقاذ" برئاسة نواف سلام. وكان خمسة وزراء من أصل 24 وزيراً من النساء. وفي 26 شباط/فبراير، اعتمد مجلس النواب اللبناني البيان الوزاري الذي التزمت فيه الحكومة بـ "اتخاذ الإجراءات اللازمة كافة لتحرير جميع الأراضي اللبنانيّة من الاحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها، بقواها الذاتيّة حصراً". وقالت الحكومة أيضا "إننا نريد دولةً تملك قرار الحرب والسلم"، وأكدت التزام الحكومة بتنفيذ ما تعهد به السيد عون عند إلقائه خطاب القسم وهو ضمان احتفاظ الدولة اللبنانية بحق احتكار حمل السلاح. ودعت إلى اعتماد "استراتيجيّة أمن وطني على المستويات العسكرية والدبلوماسيّة والاقتصاديّة". وبالإضافة إلى ذلك، أكدت الحكومة "[...] حق الدولة اللبنانية في ممارسة كامل سلطتها على الأراضي اللبنانية كافة، ومن ضمنها المخيمات الفلسطينية [...]". وقال وزير الخارجية، يوسف رجّي، في مقابلة تلفزيونية أجريت في 27 شباط/فبراير، إن "البيان الوزاري ينص على تعهد الحكومة بتطبيق القرار 1701 بكل بنوده التي تنص حرفياً على القرارين 1559 و 1680، أي نزع سلاح كل التنظيمات المسلحة في لبنان بما فيها حزب الله".

11 - وبعد سقوط نظام الأسد في الجمهورية العربية السورية في 8 كانون الأول/ديسمبر، أكدت سلطات تصريف الأعمال التي كانت قائمة آنذاك في هذا البلد استعدادها لاحترام الاستقلال السياسي للبنان وسيادته.

12 - وأشار السيد عون في خطاب القسم الذي ألقاه في 9 كانون الثاني/يناير إلى وجود "فرصة تاريخية لبدء حوار جدّي وندّي مع الدولة السورية بهدف معالجة كافة المسائل العالقة [بينهما]، لا سيما مسألة احترام سيادة واستقلال كل من البلدين وضبط الحدود في الاتجاهين وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي منهما [...]". وأكد رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبناني آنذاك، نجيب ميقاتي، خلال زيارة رسمية أجراها إلى دمشق في 11 كانون الثاني/يناير أن "سلم الأولويات ترسيم الحدود البرية والبحرية بين لبنان وسوريا، وسيكون لهذا الأمر لجنة مختصة وسنعمل على ضبط الحدود البرية بشكل كامل لوقف أي عملية تهريب وسنتعاون هذا الأمر". وذكرت سلطات تصريف الأعمال السورية آنذاك أنه "تم [...] الاتفاق على استرداد جميع المعتقلين السوريين في السجون اللبنانية، وتأمين الحدود من الجانبين، والتعاون في ملف مكافحة المخدرات". وفي هذا الصدد، ذكرت الحكومة اللبنانية في بيانها الوزاري أنها ترى "أننا أمام فرصة لبدء حوار جاد مع الجمهورية

العربية السورية يهدف إلى ضمان احترام سيادة كل من البلدين واستقلالهما وضبط الحدود من الجهتين وترسيمها وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية لأي من البلدين والعمل على حل قضية النازحين السوريّين".

13 - وأفيد بأن وزير الداخلية اللبناني في حكومة تصريف الأعمال آنذاك، بسام مولوي، أعلن في 10 كانون الأول/ديسمبر أن تسعة معتقلين لبنانيين محتجزين في السجون السورية، من بينهم معتقل محتجز منذ عام 1992، أعيدوا إلى لبنان. وأضاف أن الجهود تبذل لتحديد مكان وجود اللبنانيين الذين ما زالوا مفقودين. وأعلن رئيس حكومة تصريف الأعمال، في اليوم نفسه، عن تشكيل خلية أزمة لمتابعة الموضوع، بالتعاون مع الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسرا.

14 - وإثر الإعلانات والتقارير التي صدرت بشأن بقاء جيش الدفاع الإسرائيلي في خمسة مواقع و "منطقتين عازلتين" شمال الخط الأزرق بعد 18 شباط/فبراير، أصدر السيد عون والسيد بري والسيد سلام بياناً مشتركاً يدعون فيه مجلس الأمن إلى "إلزام إسرائيل بالانسحاب الفوري"، واصفين استمرار الوجود الإسرائيلي في أي شبر من الأراضي اللبنانية بأنه "احتلال"، ومعلنين تصميم لبنان على استخدام "كل الوسائل [المتاحة] لـ[ضمان] انسحاب [إسرائيل]". وأعاد كل منهم تأكيد هذا الموقف علنا في عدة مناسبات.

15 - واستمرت إسرائيل في احتلال الجزء الشمالي من قرية غجر ومنطقة محاذية لها تقع شمال الخط الأزرق، في انتهاك لسيادة لبنان وللقرارين 1559 (2004) و 1701 (2006). وأدان لبنان مرارا وتكرارا الأنشطة الإسرائيلية في هاتين المنطقتين بوصفها "انتهاكات لسيادة لبنان والقانون الدولي"، بما في ذلك في رسائل وُجهت إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن، على النحو المفصل في آخر تقريرين للأمين العام عن تنفيذ القرار 1701 (2006) (S/2024/817 و S/2025/153).

16 - ولم يُحرز أي تقدم فيما يتعلق بقضية منطقة مزارع شبعا. وفضلا عن ذلك، لم تقدم الجمهورية العربية السورية ولا إسرائيل ردا بشأن التحديد المؤقت للمنطقة الوارد في تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار 1701 (2006) المؤرخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2007 (S/2007/641، المرفق).

باء - بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على جميع الأراضي اللبنانية

17 - عززت الحكومة اللبنانية جهودها من أجل بسط سلطة الدولة على كل الأراضي اللبنانية، وذلك وفقا لما دعا إليه اتفاق الطائف والقرار 1559 (2004). وعلاوة على ذلك، كررت السلطات اللبنانية في عدة مناسبات تأكيد التزامها بضمان كون الدولة اللبنانية دون سواها صاحبة القرار في المسائل الأمنية. وقال السيد عون في 18 شباط/فبراير إن "الدولة باتت مسؤولة عن ضبط الأمن والحدود [...]، وهو قرار اللبنانيين وليس غيرهم". وقال السيد سلام، خلال زيارة قام بها إلى جنوب لبنان في 28 شباط/فبراير، إن الجيش هو "العمود الفقري للسيادة والاستقلال"، وأكد مجددا أنه "المولج الدفاع عن لبنان وعليه مسؤولية الحفاظ على أمن الوطن وحماية شعبه وصون سيادته ووحدة وسلامة أراضيه".

18 - ووافقت حكومة تصريف الأعمال، في 7 كانون الأول/ديسمبر، على خطة انتشار الجيش اللبناني جنوب نهر الليطاني. وكان هذا القرار متماشيا مع إعلان وقف الأعمال العدائية الصادر في 27 تشرين الثاني/نوفمبر (انظر الفقرة 6) الذي جاء فيه أن "[إسرائيل] ستسحب [...] قواتها بشكل تدريجي إلى جنوب الخط الأزرق، وفي الوقت ذاته، سينتشر الجيش اللبناني في المواقع في منطقة جنوب الليطاني". وفي وقت سابق، في 6 تشرين الثاني/نوفمبر، وافقت حكومة تصريف الأعمال على تخصيص سلفة من الخزينة لوزارة الدفاع

لتمويل تجنيد 500 1 فرد جديد (انظر S/2025/153، الفقرة 51). وفي نهاية شهر آذار/مارس، كان الجيش اللبناني قد انتشر في جميع البلدات والقرى الواقعة جنوب نهر الليطاني، باستثناء المواقع الخمسة الواقعة شمال الخط الأزرق و "المنطقتين العازلتين" حيث لا يزال جيش الدفاع الإسرائيلي موجوداً. وفي إطار اعتزام لبنان نشر أكثر من 500 4 جندي إضافي في الجنوب، من المتوقع أن يكمل 500 1 مجند جديد تدريبهم وأن يكونوا جاهزين للانتشار بحلول نهاية نيسان/أبريل 2025. ومن المتوقع أن يُستهلّ في الأشهر المقبلة تجنيد دفعة أخرى من الأفراد ستضمّ 500 1 جندي. وفي 13 آذار/مارس، عُيّن العميد رودولف هيكل قائداً للجيش اللبناني.

19 - وبعد وقف الأعمال العدائية بتاريخ 27 تشرين الثاني/نوفمبر، قام الجيش اللبناني بتفكيك بنية تحتية عسكرية ومصادرة أسلحة يُعتقد أنها كانت مملوكة لحزب الله جنوب نهر الليطاني (انظر S/2025/153، الفقرة 32).

20 - وزاد الجيش اللبناني أيضا جهوده لبسط سلطة الدولة على طول حدودها الشمالية الشرقية. وفي 9 كانون الأول/ديسمبر، ومع إخلاء الجيش العربي السوري مواقعه تدريجياً، أعلن الجيش اللبناني عن إرساله تعزيزات وانتشاره المكثف على طول الحدود الشمالية والشرقية للبنان مع الجمهورية العربية السورية من أجل تعزيز المراقبة ومنع أي خطر يهدد أمن البلد.

21 - ووقعت عدة اشتباكات بين الجيش اللبناني وعناصر مسلحة من الجمهورية العربية السورية بالقرب من الحدود الشمالية الشرقية للبنان مع الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ووقع العديد من هذه الاشتباكات في مناطق لم يتم ترسيم الحدود فيها. وفي 3 كانون الثاني/يناير، ووفقا للجيش اللبناني، تدخلت وحدة عسكرية لبنانية لإغلاق معبر حدودي غير قانوني في منطقة معربون الواقعة في بعلبك على الحدود اللبنانية السورية. وتفاقم الوضع عندما أطلق أفراد سوريون النار على الجنود اللبنانيين، الأمر الذي أدى إلى إصابة أحدهم بجروح وتسبَّب في تبادل لإطلاق النار بين الجانبين. وابتداءً من 6 شباط/فبراير، وقعت اشتباكات خلال عدة أيام في ضواحي بلدة القصر الحدودية في محافظة بعلبك - الهرمل نتيجة اشتباكات أفيد بأنها وقعت في بلدة حاويك السورية الحدودية بين مسلحين من العشائر اللبنانية وقوات الأمن التابعة لسلطات تصريف الأعمال للجمهورية العربية السورية. ورداً على ذلك، انتشر الجيش اللبناني على طول الحدود. وفي 16 آذار/مارس، أُبلغ عن حدوث قصف وإطلاق نار في القصر عبر الحدود السورية اللبنانية، بما في ذلك في بلدة حوش السيد علي حيث ترسيم الحدود غير محدد بشكل واضح. وأفيد بأن الاشتباكات أسفرت عن وقوع عدة إصابات. وبعد محادثات أجريت مع السلطات السورية المؤقتة المعنية، أعلن وزير الدفاع الوطني اللبناني، ميشال منسّى، أن الجانبين توصلا إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. ووفقا لوزارة الصحة العامة اللبنانية، أسفرت الاشتباكات العنيفة التي استمرت يومين عن مقتل سبعة أشخاص على الأقل وإصابة 52 آخرين. وعلى الرغم من وقف إطلاق النار، استؤنف القصف عبر الحدود لفترة وجيزة في 18 آذار/مارس. وردّ الجيش اللبناني على مصادر النيران القادمة من الجانب السوري وانتشر بعد ذلك في حوش السيد علي. وفي 17 آذار/مارس، أنشأت الحكومة لجنة وزارية مؤلفة من رئيس الوزراء ووزير المالية ووزير الداخلية ووزير العدل ووزير الدفاع الوطني ووزير الأشغال العامة بغية وضع مقترحات لتعزيز مراقبة الحدود ومكافحة أعمال التهريب. وأعلن الجيش اللبناني بعد ذلك أنه أجرى عدة عمليات، ولا سيما في قضاء الهرمل، شملت إغلاق ما لا يقل عن 10 معابر حدودية غير قانونية وتوقيف عدة مهربين.

22 - وفي 28 آذار/مارس، أفيد بأن السلطات اللبنانية والسلطات السورية المؤقتة وقّعت، برعاية وزير الدفاع في المملكة العربية السعودية، اتفاقاً يؤكد الأهميةَ الاستراتيجية لتعليم الحدود، وتشكيلَ لجان قانونية مشتركة في مختلف المجالات، وتفعيل آليات التنسيق لمواجهة التحديات الأمنية والعسكرية المستجدة، خاصة على طول الحدود. ويبقى ترسيم الحدود وتعليمها أمراً حاسما لإتاحة مراقبة الحدود وإدارتها على النحو السليم، بما في ذلك حركة الأشخاص واحتمال نقل الأسلحة، ولضمان السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية.

23 - ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عَبَر الحدود ما يقدَّر بـ 350 000 سوري عائدين إلى الجمهورية العربية السورية من البلدان المجاورة منذ سقوط حكومة بشار الأسد. إلا أن هذا العدد لا يمثل حالات العودة المؤكدة والدائمة إلى الجمهورية العربية السورية. وتشير التقديرات أيضا إلى أن عدد الوافدين من الجمهورية العربية السورية الذين قدموا إلى لبنان يبلغ 000 89 شخص، من بينهم حوالى 000 20 لبناني. وإثر الاشتباكات التي وقعت على الساحل الغربي للجمهورية العربية السورية في شباط/فبراير وآذار/مارس، أفيد بأن ما يقدَّر بـ 000 23 شخص وصلوا أيضا إلى لبنان، من بينهم 000 5 لبناني.

24 - وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتعزيز أمن الحدود، ذكرت إسرائيل مرارا وتكرارا أن بعض المناطق على الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية لا تزال تُستخدم لتهريب الأسلحة إلى حزب الله. وفي 26 أيلول/سبتمبر، ذكر سلاح الجو الإسرائيلي أن "مقاتلات [تابعة له] قصفت بنية تحتية على طول الحدود السورية اللبنانية كان حزب الله يستخدمها لنقل الأسلحة من سوريا إلى حزب الله في لبنان". وأفيد بأن جيش الدفاع الإسرائيلي قصف في 4 تشرين الأول/أكتوبر الطريق المؤدي إلى معبر المصنع على الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية. وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 11 تشرين الأول/أكتوبر 2024 موجهتين إلى الأمين العام ورئيسة مجلس الأمن (S/2024/734)، أدان الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة بشدة "القصف المتعمد والوحشي الذي نفذه نظام الاحتلال الإسرائيلي ليلة 9 تشرين الأول/أكتوبر 2024 على مستودع المساعدات الإنسانية التابع لجمعية الهلال الأحمر الإيرانية [...]. [و]هذا المرفق [...] كان مُقاما على الحدود السورية اللبنانية".

25 - وفي الفترة الممتدة بين 24 و 26 تشرين الثاني/نوفمبر، قصف جيش الدفاع الإسرائيلي عدة معابر حدودية رسمية بين لبنان والجمهورية العربية السورية، مشيراً إلى أنه "استهدف بنية تحتية عسكرية يستخدمها حزب الله لنقل الأسلحة وإنتاج الصواريخ الدقيقة، داعياً السلطات اللبنانية والسورية إلى العمل على منع استخدام المعابر المدنية لأغراض إرهابية". وضرب جيش الدفاع الإسرائيلي المعابر الحدودية مرة أخرى في 8 و 27 كانون الأول/ديسمبر، وقال إنه استهدف منشآت تُستخدم لنقل معدات عسكرية إلى حزب الله. وفي 12 و 31 كانون الثاني/يناير، قصفت إسرائيل بنية تحتية في جنتا بمحافظة بعلبك - الهرمل وقالت إنها كانت تُستخدم لتصنيع الأسلحة وتهريبها. وفي 9 شباط/فبراير، قصفت إسرائيل نفقا في البقاع قالت إنه كان يُستخدم لنقل معدات قتالية من الجمهورية العربية السورية إلى لبنان (انظر S/2025/153، الفقرة 42). وشن جيش الدفاع الإسرائيلي أيضا غارات في جنوب لبنان ضد ما قال إنها أهداف لحزب الله.

26 - وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 10 تشرين الأول/أكتوبر 2024 موجّهتين إلى الأمين العام ورئيسة مجلس الأمن (S/2024/728، المرفق)، قال وزير خارجية إسرائيل آنذاك، يسرائيل كاتس، إن "حزب الله [لا يزال] يعمل على تعزيز قدراته العسكرية وتكديس أسلحة جديدة ومتطورة، بدعم من إيران [...]. وتواصل هذه الجماعة استخدام المعابر بين سوريا ولبنان لتهريب الأسلحة من إيران، بما في ذلك عبر معبر

المصنع الحدودي الدولي.“ وفي 18 تشرين الثاني/نوفمبر، أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، ضرورة قطع ”أنبوب الأكسجين عبر الحدود السورية لمنع تسليح [حزب الله] في المستقبل“. وفي 10 كانون الأول/ديسمبر، قال إنه ”إذا سمح النظام الجديد في سوريا لإيران بإعادة ترسيخ وجودها، أو سمح بنقل أسلحة إلى حزب الله، سوف نردّ بقوة ونكبّده ثمناً باهظاً“.

27 - وصرّح الأمين العام لحزب الله، نعيم قاسم، في 14 كانون الأول/ديسمبر بأنه ”[مع سقوط نظام الأسد] خسر حزب الله في هذه المرحلة طريق الإمداد العسكري عبر سوريا، ولكن هذه الخسارة تفصيل في العمل المقاوم. ويُمكن أن يأتي النظام الجديد ويعود هذا الطريق بشكل طبيعي، ويمكن أن نبحث عن طرق أخرى“.

28 - وفي شهر آذار/مارس، كان 754 741 من اللاجئين وطالبي اللجوء مسجَّلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان، ومن بينهم 653 730 لاجئا من الجمهورية العربية السورية. وبسبب تعليق الحكومة اللبنانية تسجيل لاجئين سوريين جدد لدى المفوضية منذ عام 2015، لا يزال العدد الإجمالي الفعلي للاجئين مجهولا. واستُخدم العدد البالغ 1,4 مليون لاجئ سوري في لبنان لأغراض التخطيط في إطار خطة الاستجابة للحالة في لبنان لعام 2025.

جيم - حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها

29 - دعا مجلس الأمن في قراره 1559 (2004) إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، وهذه الدعوة هي من الأحكام الرئيسية التي ينص عليها القرار والتي لا يزال يتعيّن تنفيذها. وهي تجسد وتؤكد من جديد قرارا التزم به جميع اللبنانيين في اتفاق الطائف.

30 - وتملك عدة جماعات من مختلف الانتماءات السياسية في لبنان أسلحة خارج سلطة الحكومة، لكن حزب الله هو أكثر الميليشيات تسليحاً في البلد. وظلّ يشكل احتفاظ حزب الله وغيره من الجماعات بالأسلحة واستخدام حزب الله لأسلحة متطورة بصورة متزايدة تحديا خطيرا لقدرة الدولة على ممارسة سيادتها الكاملة وبسط سلطتها الوحيدة والحصرية على جميع أراضيها. وشملت الأعمال العدائية بين حزب الله وإسرائيل (انظر الفقرات 2 و 4 و 5) ضربات شنها حزب الله في عمق إسرائيل، ومن ضمنها هجوم بطائرة مسيرة في 19 تشرين الأول/أكتوبر على مقر الإقامة الخاص للسيد نتنياهو، في قيسارية، بإسرائيل، وأعلن حزب الله مسؤوليته عنه. وأعلن حزب الله أيضا مسؤوليته عن قصف عدة قواعد لجيش الدفاع الإسرائيلي في محيط تل أبيب وحيفا. وبالإضافة إلى ذلك، قصف حزب الله مناطق مدنية خلال هذه الأعمال العدائية (انظر S/2024/817 و S/2025/153). وأُبلغَ عن وقوع خسائر في صفوف المدنيين في إسرائيل في أعقاب غارات شُنّت من لبنان. وتشير إحصاءات نشرها حزب الله في 8 تشرين الأول/أكتوبر إلى أنه نَفَّذ ضد إسرائيل 194 3 عملية عسكرية منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وفي 24 تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن حزب الله مسؤوليته عن هجوم على قاعدة بحرية في أشدود، وكانت تلك أعمق ضربة له داخل الأراضي الإسرائيلية منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023، على بعد حوالى 150 كيلومتراً جنوب الخط الأزرق. وفي 25 تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن حزب الله مسؤوليته عن 51 هجوما، وهو أعلى عدد يومي له منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023 (انظر S/2025/153، الفقرة 6).

31 - وفي 27 أيلول/سبتمبر، أعلن جيش الدفاع الإسرائيلي أنه قتل حسن نصر الله، الأمين العام لحزب الله آنذاك، إلى جانب عدد من قادة الحزب، في غارة جوية مكثفة على جنوب بيروت. وفي

28 أيلول/سبتمبر، أكد حزب الله وفاته. وأدى التفجير إلى تسوية ما لا يقل عن أربعة مبانٍ سكنية بالأرض، وهو ما تسبب في مقتل 38 شخصا على الأقل، من بينهم قائد قوات حرس الثورة الإسلامية، عباس نيلفروشان، إضافة إلى عشرات الجرحى أو المفقودين، ومن بينهم مدنيون. وفي 28 أيلول/سبتمبر، أعلن جيش الدفاع الإسرائيلي أنه قتل نبيل قاووق، نائب رئيس المجلس التنفيذي لحزب الله. واعترف حزب الله في اليوم التالي بوفاته. وفي 30 أيلول/سبتمبر، أعلن جيش الدفاع الإسرائيلي، إثر أول غارة يشنها على وسط بيروت منذ عام 2006، أنه قتل ثلاثة من أعضاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي اعترفت بمقتلهم في اليوم نفسه. وفي 30 أيلول/سبتمبر، أعلنت حركة حماس عن مقتل قائدها في لبنان، فتح شريف أبو الأمين، مع عائلته في مخيم البص للاجئين الفلسطينيين بالقرب من صور. وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر، أعلن جيش الدفاع الإسرائيلي أنه قتل قائد فرقة الإمام الحسين التابعة لقوات حرس الثورة الإسلامية، ذو الفقار حناوي، في غارة جوية في بيروت. وفي 3 تشرين الأول/أكتوبر، ضرب جيش الدفاع الإسرائيلي ما قال إنه "مقر الاستخبارات المركزي" التابع لحزب الله في الضاحية الجنوبية لبيروت، وهو ما أسفر عن مقتل رئيس المجلس التنفيذي لحزب الله، هاشم صفي الدين، وعدد من الأشخاص الآخرين. وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر، أعلن جيش الدفاع الإسرائيلي مسؤوليته عن مقتل اثنين من كبار القادة في كتائب عز الدين القسام التابعة لحركة حماس، في لبنان، وهما سعيد علاء نايف علي ومحمد حسين علي المحمود. وأكدت حماس لاحقا مقتلهما (انظر S/2024/817، الفقرة 47).

32 - وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 1 تشرين الأول/أكتوبر 2024 موجهتين إلى الأمين العام ورئيسة مجلس الأمن (S/2024/712)، ذكر الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة أنه "في لبنان، زوَّدت إيران حزب الله بترسانة قوامها 000 150 من الصواريخ الموجهة المضادة للدبابات والمركبات الجوية غير المأهولة المتفجرة [...]". وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 10 تشرين الأول/أكتوبر 2024 موجهتين إلى الأمين العام ورئيسة مجلس الأمن (S/2024/728، المرفق)، ذكر وزير خارجية إسرائيل آنذاك، السيد كاتس، أنه "قُضي على مئات الإرهابيين، من بينهم أفراد في سلسلة القيادة العليا وقادة وعناصر من قوة الرضوان في حزب الله. وتم الكشف عن أكثر من 700 عتاد إرهابي لحزب الله في لبنان، كالأنفاق والأسلحة والصواريخ ومنصات الإطلاق [...] ودمِّرت. [...] ويشكل اكتشاف كميات كبيرة من الأسلحة والبنى التحتية العسكرية في جنوب لبنان التي يستخدمها حزب الله، [...] انتهاكا[ا] واضحا[ا] لقراري مجلس الأمن 1701 (2006) و 1559 (2004) [...]".

33 - وذكر جيش الدفاع الإسرائيلي في عدة مناسبات أنه قتل عناصر من حزب الله في غارات جوية على الأراضي السورية، من بينهم "موفد حزب الله إلى الجيش السوري، سلمان نمر جمعة" في دمشق في 3 كانون الأول/ديسمبر. وأكد السيد قاسم في كلمة ألقاها في 15 تشرين الأول/أكتوبر مقتل رئيس المجلس التنفيذي لحزب الله، السيد صفي الدين، ونائبه، السيد قاووق، وقائد الجبهة الجنوبية في حزب الله، علي كركي. وقال جيش الدفاع الإسرائيلي في 20 تشرين الأول/أكتوبر إنه شنّ غارات في جميع أنحاء لبنان ضد فروع جمعية القرض الحسن، وهي مؤسسة مالية تابعة لحزب الله (انظر S/2024/817، الفقرة 14). وفي 26 تشرين الثاني/نوفمبر، قال جيش الدفاع الإسرائيلي إنه قصف مرة أخرى عشرات الفروع التابعة لهذه المؤسسة في جنوب وشرق لبنان وفي الضاحية الجنوبية لبيروت (انظر S/2025/153، الفقرة 9).

34 - وفي 26 تشرين الثاني/نوفمبر، قال السيد نتنياهو: "بعد مرور عام [منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023]، لم يعد حزب الله كما كان. لقد أعدناه عقوداً إلى الوراء. وقضينا على نصر الله، محور

المحور. وقضينا على القيادة العليا للتنظيم، ودمرنا معظم صواريخهم وقذائفهم، وقتلنا الآلاف من الإرهابيين، ونسفنا بنيتهم التحتية الإرهابية تحت الأرض المتاخمة لحدودنا [...]. إن طول مدة وقف إطلاق النار يعتمد على ما يحدث في لبنان [...] [فـ]إذا انتهك حزب الله الاتفاق وحاول التسلح، سنهاجم. وإذا حاول إعادة بناء البنية التحتية الإرهابية بالقرب من الحدود، سنهاجم. وإذا أطلق صاروخا، أو حفر نفقا، أو أدخل شاحنة تحمل صواريخ، سنهاجم" (انظر S/2025/153، الفقرة 35).

35 - وعلى نحو ما ورد في الفقرة 6، دخل وقف الأعمال العدائية حيز التنفيذ في 27 تشرين الثاني/نوفمبر.

36 - وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 13 كانون الثاني/يناير 2025 موجهتين إلى الأمين والعام ورئيس مجلس الأمن (S/2025/29)، ذكر الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة أن "[إسرائيل] تشعر [...] بالقلق إزاء التعزيزات العسكرية المستمرة لحزب الله. فعلى الرغم من أن قدرات حزب الله العسكرية قد قلصت بشكل كبير خلال الحرب، يحاول الآن استعادة قوته وإعادة تسلحه بمساعدة إيران، وبالتالي فهو لا يزال يشكل تهديدا خطيرا لإسرائيل وللاستقرار الإقليمي. وللحيلولة دون المزيد من التصعيد، يحتم على الحكومة اللبنانية والمجتمع الدولي التركيز على كبح تهريب الأسلحة والذخيرة وتوفير الدعم المالي عبر الحدود السورية اللبنانية وعبر الطرق الجوية والبحرية. ومنذ التوصل إلى التفاهمات، نفذت عدة محاولات لنقل الأسلحة والأموال إلى حزب الله. وهذه المحاولات تشكل انتهاكا للقرارين 1701 [...] و 1559 [...]". وردا على ذلك، أعرب الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة، في رسالة مؤرخة 24 كانون الثاني/يناير 2025 موجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2025/55)، عن رفضه لما قال إنه اتهام لا أساس له من الصحة بأن "منظومات أسلحة متطورة يتم تهريبها من إيران إلى لبنان". ووصف الاتهام بأنه "ذريعة لتبرير انتهاكات إسرائيل المستمرة لقرار مجلس الأمن 1701 (2006) وتجاهلها الصارخ لترتيبات وقف إطلاق النار مع لبنان [...] وهو [النظام الإسرائيلي] يقوم [...] بتلفيق مثل هذه الادعاءات الواهية من أجل إضفاء الشرعية على احتلاله غير الشرعي والمستمر للأراضي اللبنانية".

37 - وأعلن حزب الله في 29 تشرين الأول/أكتوبر أن السيد قاسم، الذي شغل منصب نائب الأمين العام للحزب منذ عام 1991، عُيّن أميناً عاماً جديداً للحزب. واعترف السيد قاسم في 30 تشرين الأول/أكتوبر بأن "الضربة [التي تلقاها حزب الله] أوجعت وآلمت [...]"، ولكنه أضاف قائلا: "عدنا ونهضنا [...] لأنّ هذا الحزب مؤسسة [...] مُتماسكة، أعدادها كثيرة، إمكاناتها كبيرة". وفي كلمة ألقاها في 20 تشرين الثاني/نوفمبر، قال إنه بعد "شهادة أميننا العام [...] سيد شهداء الأمة السيد حسن نصر الله [...] مرّ الحزب في حالة إرباك حقيقية [...] و[لكن] استطعنا أن نستعيد عافيتنا السياسية والمقاومة والإعلامية وفي كل المجالات [...]". وفي كلمة ألقاها في 29 تشرين الثاني/نوفمبر، قال: "توقّع "الإسرائيلي" أن ينجز أهدافه خلال وقت قصير، لأنّه ضرب منظومة القيادة، وضرب مجموعة من الإمكانات الموجودة لدينا. [...] لكن الحزب [...] وقف صامدا على الجبهة [...] وبدأ بضرب الجبهة الداخلية للعدو "الإسرائيلي" ممّا جعل الوضع في حالة دفاعية مهمّة. [...] انتصرنا لأننا منعنا العدوّ من تدمير حزب الله [...] وإضعاف [المقاومة] [...]". وفي كلمة ألقاها في 4 كانون الثاني/يناير، قال: "وافقنا من خلال الدولة اللبنانية على وقف إطلاق النار. [...] ولم يحصل الاتفاق على أساس أنه لم يعد هناك قدرة ولم يعد هناك إمكانية [بل] هو بسبب القدرة، بسبب الإمكانية، بسبب المقاومين، بسبب الجهاد، بسبب العزّة، بسبب القوة، بسبب الصمود والتضحية والعطاءات، أرغم هذا العدو على أن يطلب وقف إطلاق النار".

38 - وفي 23 شباط/فبراير، تم تشييع جثماني السيد نصر الله والسيد صفي الدين أمام حشود كبيرة في بيروت. وأعلن حزب الله أيضا في 25 شباط/فبراير عن أسماء 35 من المسؤولين العسكريين والقادة الذين قتلوا خلال النزاع.

39 - واعترف حزب الله في عدة مناسبات بالدور القيادي للدولة اللبنانية في التصدي للوجود الإسرائيلي في لبنان، مؤكدا في الوقت نفسه قدرته على اتخاذ قراراته بشكل مستقل. وقال السيد قاسم في كلمة ألقاها في 14 كانون الأول/ديسمبر: "الحكومة هي المعنية بـــ[رصد] [و]منع الخروقات [الإسرائيلية] واللجنة المكلّفة بمواكبة الاتفاق هي [مسؤولة عن ذلك أيضا]. ونحن كحزب الله [...] نتصرف بحسب تقديرنا للمصلحة [والتطورات]". وأضاف قائلا إن "هذا الاتفاق هو لإيقاف العدوان وليس لإنهاء المقاومة. وهذا الاتفاق هو اتفاق تنفيذي مستمد من القرار 1701 ويرتبط بجنوب نهر الليطاني حصرا. [...] ولا علاقة للاتفاق بالداخل اللبناني وقضايا الداخل اللبناني وعلاقة المقاومة بالدولة والجيش ووجود السلاح وكلّ القضايا الأخرى التي تحتاج إلى حوار ونقاش". وبالمثل، حذّر في كلمة ألقاها في 4 كانون الثاني/يناير من أن صبر حزب الله "قد ينفد" ومن أن "قيادة المقاومة هي التي تُقرّر متى تُقاوم وكيف تُقاوم وأسلوب المقاومة والسلاح الذي تستخدمه". واعتبر السيد قاسم في كلمة ألقاها في 27 كانون الثاني/يناير أن وقف إطلاق النار هدف إلى إعطاء "فرصة لتؤدي الدولة [اللبنانية] واجباتها وتختبر قدرتها [...]" على "حماية الحدود وإخراج إسرائيل"، مشددا في الوقت نفسه على أن "ما جرى في خرق [إسرائيل] الاتفاق [بشكل متكرر] يُؤكّد على حاجة لبنان إلى [استمرار] المقاومة". وقال في مقابلة أجراها مع إحدى وسائل الإعلام اللبنانية في 9 آذار/مارس: "[إننا نقوم بـ] إعطاء الدولة الفرصة الكاملة للعمل السياسي، حتى نثبت لكل العالم أنّ هذه إسرائيل لا تخرج إلا [بالمقاومة وليس بالسياسة]".

40 - وأكد حزب الله من جديد استعداده لمناقشة ما يسميه "استراتيجية الدفاع الوطني". وأشار السيد قاسم، في كلمة ألقاها في 14 كانون الأول/ديسمبر، إلى أن حزب الله مستعدّ لفتح "الحوار الإيجابي حول القضايا الإشكالية [...] [من قبيل] ما هو موقف لبنان من الاحتلال الإسرائيلي لأرضه؟ [...] كيف نقوّي الجيش اللبناني؟ [...] ما هي استراتيجيّة لبنان الدفاعيّة [...]؟" وقال في كلمة ألقاها في 18 كانون الثاني/يناير إن "القرار 1701 إطار عام، أما خُطط الاستفادة من المقاومة وسلاحها فـ [تُـ] ناقش ضمن الاستراتيجية الدفاعية وبالحوار من ضمن الحفاظ على قوة لبنان وسيادة لبنان واستقلاله". وقال في كلمة ألقاها في 23 شباط/فبراير "[إننا سوف] نناقش لاحقا استفادة لبنان من قوة [حزب الله] عندما نناقش الاستراتيجية الدفاعية [الوطنية]".

41 - وأعلن جيش الدفاع الإسرائيلي في 28 أيلول/سبتمبر أنه "لن نسمح للرحلات الجوية المعادية التي تحمل معدات قتالية بالهبوط [...] فمطار بيروت مطار مدني ويجب أن يبقى كذلك". وبالمثل، قال المتحدث باسم جيش الدفاع الإسرائيلي لوسائل الإعلام العربية، في 12 شباط/فبراير، إن "فيلق القدس الإيراني و [...] حزب الله يستغلان الرحلات الجوية الدولية [في مطار بيروت] خلال الأسابيع القليلة الماضية [...] لتهريب الأموال [...] من أجل تسليح حزب الله" لينفّذ هجمات على إسرائيل. وأضاف أن "جيش الدفاع الإسرائيلي لن يسمح لحزب الله بالتسلح وسيعمل بكل الوسائل المتاحة له لفرض تطبيق تفاهمات وقف إطلاق النار من أجل ضمان أمن مواطني دولة إسرائيل". وفي 13 شباط/فبراير، علقت السلطات اللبنانية رحلاتها الجوية الآتية من طهران، متذرعةً بشواغل أمنية. وفي 14 شباط/فبراير، تحولت الاحتجاجات على قرار الحكومة هذا إلى أعمال عنف، وتعرضت قافلة تابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لهجوم خارج مطار رفيق

الحريري الدولي، وهو ما أدى إلى إصابة نائب قائد القوة وفرد آخر من حفظة السلام بجروح. وقال السيد عون، في 15 شباط/فبراير، في معرض إدانته للهجوم، إن "القوى الأمنية لن تتساهل مع أي جهة تتمادى في الإساءة إلى الاستقرار والسلم الأهلي في البلاد". وأعلنت وزارة الداخلية أن "لديها أكثر من 25 موقوفا" على صلة بالتحقيق. ونأى حزب الله بنفسه عن أعمال العنف وندد بالهجوم. وفي 15 شباط/فبراير، اشتبك متظاهرون مع الجيش اللبناني خارج المطار.

42 - وفي 22 آذار/مارس، شنّ جيش الدفاع الإسرائيلي غارات جوية مكثفة على جنوب لبنان بعد أن اعتُرضت، فوق بلدة المطلة في شمال إسرائيل، ثلاثة صواريخ أطلقت من الأراضي اللبنانية. وفي وقت صياغة هذا التقرير، لم تكن أي جهة قد أعلنت مسؤوليتها عما حدث. وندد وزير الدفاع الإسرائيلي، السيد كاتس، بالحادثة، وحمّل الحكومة اللبنانية مسؤولية العمليات التي أُطلقت من أراضيها. وبعد ذلك بوقت قصير، أعلن جيش الدفاع الإسرائيلي أنه أجرى عشرات الضربات الانتقامية على ما قال إنها مواقع لحزب الله، بما في ذلك بنية تحتية عسكرية وقاذفات صواريخ ومراكز قيادة. وأفيد بأن الغارات التي استهدفت مواقع في ست مناطق مختلفة شمال وجنوب نهر الليطاني أسفرت عن مقتل ثمانية أشخاص. وأفيد بأن عمليات إضافية أجريت في جنوب لبنان خلال ذلك الأسبوع أسفرت عن مقتل ثلاثة أعضاء من حزب الله، من بينهم قائد منظومة الصواريخ المضادة للدروع التابعة للحزب. وأدان السيد عون "أي محاولة [...] لإعادة لبنان إلى دوامة العنف"، في حين حذّر السيد سلام من أن العودة إلى النزاع سوف "تعود بالويلات" على البلد. ودعا كل من السيد عون والسيد سلام الجيش اللبناني إلى اتخاذ الإجراءات، وأعادا تأكيد دور الدولة التي هي وحدها صاحبة القرار في المسائل المتعلقة بـ "الحرب والسلم". وأعلن الجيش اللبناني في وقت لاحق أنه فكك ثلاث قاذفات صواريخ بدائية الصنع في أرنون، بقضاء النبطية، شمال نهر الليطاني، وفتح تحقيقا في الحادث. ونفى حزب الله تورطه في الحادث وأعاد تأكيد التزامه بوقف الأعمال العدائية.

43 - ولا يزال عدد من الجهات الفاعلة في لبنان ينذّد باحتفاظ حزب الله بترسانة عسكرية خارج سيطرة الدولة. وترى عدة أطراف لبنانية في استمرار وجود هذه الأسلحة تهديداً ضمنياً بإمكانية استخدامها داخل لبنان لأسباب سياسية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعرب عدة أعضاء في مجلس النواب وقادة أحزاب عن رغبتهم في أن يصبح حزب الله حزباً سياسياً فقط، على قدم المساواة مع الأحزاب الأخرى.

44 - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضاً أنشطة أجرتها الدولة اللبنانية من أجل نزع سلاح الجماعات الفلسطينية المسلحة وحلها. ففي 21 كانون الأول/ديسمبر، أعلن الجيش اللبناني ما يلي: "تسلم الجيش قاعدتي السلطان يعقوب - البقاع الغربي، وحشمش بين بلدتي قوسايا ودير الغزال - البقاع الأوسط، التابعتين سابقا للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة. كما تسلم معسكر حلوة - راشيا التابع سابقا لتنظيم فتح الانتفاضة، وصادر كميات من الأسلحة والذخائر بالإضافة إلى أعتدة عسكرية". وكانت قواعد هذه الجماعات الفلسطينية المسلحة منفصلة ومتميزة عن مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. وفي 25 كانون الثاني/يناير، أعلن الجيش اللبناني أنه "استكمالاً لعملية تسلّم الجيش قواعد عسكرية كانت تشغلها تنظيمات فلسطينية داخل الأراضي اللبنانية، تسلّمت وحدات من الجيش قاعدة سابقة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، وقاعدتين سابقتين لتنظيم فتح الانتفاضة، في جوار مخيم البداوي - طرابلس". وأكد الجيش اللبناني أنه تسلم جميع القواعد التي كانت بيد الفصائل الفلسطينية المسلحة الموجودة خارج مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، وذلك عملا بالقرار الذي اتُّخذ في 14 آذار/مارس 2006 في إطار الحوار

الوطني، والذي يرمي إلى إنهاء وجود السلاح الفلسطيني خارج المخيمات في مهلة ستة أشهر (انظر S/2006/248، الفقرة 52).

ثالثا - ملاحظات

45 - أرحب باستمرار وقف الأعمال العدائية منذ 27 تشرين الثاني/نوفمبر، على الرغم من التحديات المطروحة. فالتكلفة البشرية الناجمة عن الأعمال العدائية الأخيرة كانت باهظة، ومن بينها الإصابات وأعداد القتلى وحالات النزوح التي أدت إليها، وقد تسببت هذه الأعمال في أضرار مادية هائلة ودمار كبير. ويجب الحفاظ على وقف الأعمال العدائية. وأظهرت الأعمال العدائية مرة أخرى المخاطر الملموسة جدا التي يمثلها استمرار أنشطة الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية التي هدف القرار 1559 (2004) إلى منعها. ويواجه لبنان اليوم ظروفاً تغيّرت كثيرا وقد تكون أكثر ملاءمة لتنفيذ القرار بشكل كامل، ولنزع سلاح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، مع قيام الدولة اللبنانية ببسط سيطرتها على كامل أراضيها وباستعادة القدرة على اتخاذ القرارات فيما يتعلق بمسألتي "الحرب والسلم".

46 - وأرحب بانتخاب رئيس للبلد، وبتعيين رئيس الوزراء، وبتشكيل الحكومة، وبإقرار البيان الوزاري، وبتعيين قائد جديد للجيش اللبناني في فترة وجيزة. ولم تعد المناصب الرئيسية في لبنان شاغرة وينبغي أن يتيح ذلك إحراز تقدم في القضايا الملحة، بما فيها تلك التي يتناولها القرار 1559 (2004). وأظهرت القيادة اللبنانية الجديدة بالفعل الرغبة القوية لدى الدولة في ممارسة السيادة الكاملة وفي بسط سلطتها الوحيدة والحصرية على جميع أراضيها. وأرحب بإعلان السيد عون التزامه بضمان حق الدولة في احتكار حمل السلاح، وبإعادة تأكيد هذا المبدأ على ألسنة ممثلين حكوميين آخرين وفي البيان الوزاري. وهذه إشارات إيجابية فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل للقرار 1559 (2004). وأرحّب بإعلان الرئيس عون التزامه بوضع استراتيجية أمن وطني.

47 - وأرحب بالخطوات التي اتخذها الجيش اللبناني لإحراز تقدّم في تنفيذ القرار المتعلق بالجماعات الفلسطينية المسلحة الذي اتّخذ في عام 2006 في إطار الحوار الوطني. وأرحب أيضا بالجهود التي يبذلها الجيش اللبناني للانتشار في جنوب لبنان وتوطيد سلطته وسلطة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها. ويشكّل انتشار الجيش اللبناني في مناطق من البلد لم يكن له وجود يذكر فيها من ذي قبل أمرا إيجابيا، وينبغي مواصلة هذه الجهود.

48 - وأدعو الدولة اللبنانية إلى أن تواصل تكثيف جهودها لتحقيق احتكارها لحيازة السلاح على جميع أراضيها. وأواصل حثّ الحكومة وقوات الأمن على اتخاذ كل التدابير اللازمة لمنع حزب الله والجماعات الأخرى من الحصول على الأسلحة ومن بناء قدرات شبه عسكرية خارج نطاق سلطة الدولة، في انتهاك للقرارين 1559 (2004) و 1701 (2006). وأدنت بشدة إطلاق حزب الله للصواريخ والمقذوفات الأخرى على إسرائيل.

49 - ويتيح الوضع الحالي الفرصة للبنان لمعالجة الأحكام التي لم تنفذ من القرار. ولا يزال الاحتفاظ بالسلاح خارج سلطة الدولة يشكل تحديا لسيادة لبنان ويشكّل دليلا على عدم تقيد حزب الله بنزع سلاحه ورفضه الخضوع للمساءلة أمام مؤسسات الدولة نفسها التي يهدف تنفيذ القرار 1559 (2004) إلى تعزيزها. وأكرر دعوتي الموجهة إلى جميع الأطراف المعنية للامتناع عن القيام بأي نشاط عسكري داخل لبنان

أو خارجه، وذلك انسجاما مع متطلبات اتفاق الطائف والقرار 1559 (2004). ويجب أن تصون الأطراف كافة هذا الاتفاق وأن تنفذه من أجل تجنب شبح تجدّد المواجهة بين المواطنين اللبنانيين وتقوية مؤسسات الدولة. ويجب على جميع الأطراف المعنية أن تسهم في الجهود الرامية إلى تعزيز مؤسسات الدولة اللبنانية. وينبغي لبلدان المنطقة التي تربطها بحزب الله علاقات وثيقة أن تشجع على نزع سلاحه وعلى تحوله إلى حزب سياسي مدني صرف، وفقا لبنود اتفاق الطائف والقرار 1559 (2004)، وبما يخدم على أفضل وجه مصلحة لبنان ومصلحة السلام والأمن في المنطقة.

50 - ولا بدّ من تقوية الجيش اللبناني أيضاً لضمان قدرة الدولة على تأكيد سيادة لبنان مع تشديدها على مركزية مؤسسات الدولة في جميع الأراضي اللبنانية. ولا بدّ من مواصلة التنسيق بين الجيش اللبناني، والأجهزة الأمنية الأخرى التابعة للدولة، والشركاء الدوليين لمعالجة الشواغل الأمنية للدولة. وأعيد تأكيد أهمية زيادة تقديم الدعم الدولي إلى الجيش اللبناني والمؤسسات الأمنية الأخرى التابعة للدولة، تحقيقا لأمن لبنان واستقراره. وأدعو من جديد المانحين إلى زيادة دعمهم.

51 - وتشير الدعوات الموجهة من شرائح من السكان اللبنانيين إلى التنفيذ الكامل للقرار 1559 (2004) رفض حيازة السلاح خارج نطاق سلطة الدولة، وتأكيد طوائف أخرى ضرورة وجود مقاومة مسلحة إلى أن مسألة احتفاظ حزب الله بالسلاح لا تزال مسألة مثيرة للقلق. وأواصل تشجيع الجهات الفاعلة اللبنانية المعنية على إعادة تنشيط الجهود الرامية إلى إجراء حوار وطني جامع بغية معالجة القضايا العالقة.

52 - ويشكل استمرار الوجود الإسرائيلي في بعض أجزاء من الأراضي اللبنانية وانتهاكاته لسيادة لبنان، بما يشمل شنّ غارات جوية على لبنان وادعاءات تنفيذ غارات جوية في الجمهورية العربية السورية، أمرا مثيرا للقلق. وأدين بشدة جميع الانتهاكات لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية. وأجدّد الدعوات العاجلة التي وجهتها إلى إسرائيل من أجل التقيّد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومن بينها التزامها بسحب قواتها من جميع الأراضي اللبنانية، بما فيها الجزء الشمالي من قرية غجر ومنطقة محاذية لها شمال الخط الأزرق، وكذلك الكف فورا عن التحليق بطائراتها في المجال الجوي اللبناني، في انتهاك لسيادة لبنان. وأحث أيضا الجمهورية العربية السورية وإسرائيل على الرد بشأن مسألة التحديد المؤقت لمزارع شبعا الوارد في تقريري عن تنفيذ القرار 1701 (2006) الصادر في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2007 (S/2007/641، المرفق).

53 - وأرحب بالبيانات التي أدليت للإعراب عن الرغبة في ضمان احترام سيادة لبنان واستقلاله. وأرحب أيضا بالجهود المتجددة التي بذلتها الدولة اللبنانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير لبسط سلطتها على طول حدودها الشمالية الشرقية مع الجمهورية العربية السورية. وأرحب بإعادة تأكيد الأهمية الاستراتيجية لتعليم الحدود، وأشجع على اتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق هذا الهدف.

54 - ومن الأهمية بمكان أن تتلقى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى تمويلا كافيا وقابلا للتنبؤ به لتلبية احتياجات الحماية للاجئين الفلسطينيين. ولا يزال الدور الضروري للوكالة في الحفاظ على الاستقرار في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بالغ الأهمية.

55 - وأعوّل على الحكومة اللبنانية في أن تستمر في الالتزام بتعهداتها الدولية، وأهيب بجميع الأطراف والجهات الفاعلة أن تتقيد تقيدا تاما بالقرارات 1559 (2004) و 1680 (2006) و 1701 (2006). وستُواصل الأمم المتّحدة بذل مساعيها من أجل التنفيذ التام لتلك القرارات وسائر القرارات المتعلّقة بلبنان.